KOYA UNIVERSITY

K A
UNIVERSITY

KOYA UNIVERSITY MAGAZINE

No. 8 March 2008

PROACHING ENGLISH MULTI-WORD VERBS
THE CLASS

E SYMBOLIC VALUE IN CHAUCER'S
E PARDONER'S TALE

E PRESENTATION OF MALE-FIGURES
SELECTED POEMS BY SYLVIA PLATH

S COMPOSANTES LINGUISTIQUES ET
RALINGUISTIQUES D'UNE INTEACTION FACE A FACE

مجلة جامعة كويه

عدد ٨ سنة ٢٠٠٨

K A
UNIVERSITY

زانکۆی کۆیە

گۆڤاری زانکۆی کۆیە

گۆڤاری زانستی یەرمۆک بۆ لێکۆڵینەوەی زانکۆی کۆیە دەرئەنجامەکان

ة الشرف في المجتمع
شكالات القانونية والعلمية وضرورات اصلاح منظمة الامم المتحدة
ی پێشڕەوێی گۆڤاری "نزار" لە بەرگری کردن لە مافەکانی ڕۆشنبیریی و...
مریتی کەرکوک لە سالی ۱۹۹۱ دا
ل في قصائد الحنين الى الوطن
سة في لهجة هذيل
ويحات الحميرية بين ابن الفارض والشيخ الجزري
رة في منهج مادة (النحو)
حرف المقطعة في القرآن الكريم
ن والمجتمع
ل منهجية ابن ابي حاتم الرازي في كتابه العلل
وم الحرية عند سارتر
وازی دایەشبوونی ژینگەیی دانیشتوان لە قەزای ڕانیە

ژمارە ۸ نادارى ۲۰۰۸

گۆڤاری زانکۆی کۆیە

8/2007

الأمن والمجتمع
دراسة في العلاقة بين المؤسسات الاجتماعية والمؤسسات الامنية

الاستاذ المساعد الدكتور
خليفة ابراهيم عودة التميمي
كلية القانون – جامعة كويه

المقدمـــة

الأمن حاجة أساسية للفرد كما هو ضرورة من ضرورات بناء المجتمع ومرتكز أساسي من مرتكزات تشييد الحضارة ، فلا أمن بلا استقرار ، ولا حضارة بلا أمن ، ولا يتحقق الأمن إلا في الحالة التي يكون فيها العقل الفردي والحس الاجتماعي خاليا من أي شعور بالتهديد للسلامة والاستقرار ، ويستشعر الإنسان منذ ولادته حاجته للاستقرار بصورة غريزية ولا تهدأ أحواله إلا إذا شعر بالأمان والاطمئنان .

وحفاظا على مسيرة الحياة البشرية بصورة آمنة حرصت جميع المجتمعات على رعاية قواعد السلوك العام عندها ، وبذل الجهود للقيام بمسؤولياتها تجاه مواطنيها لتحقيق الأمن والاستقرار لمجتمعاتها ، وتعد

المؤسسات الأمنية عماد سلطة المجتمع لأنها مهما تباينت النظم السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية ، فمن المسلم به إنها تمثل التجسيد الطبيعي لسلطة المجتمع من خلال القيام بواجباتها الأمنية للحفاظ على الأمن والاستقرار ، وبما إن أفراد المجتمع ومؤسساته تقع عليهم مسؤولية المشاركة مع المؤسسات الأمنية ، فإن من الواجب عليهم دعم أمن المجتمع بصورة مباشرة وغير مباشرة ، وفي المقابل لابد أن تخرج المؤسسات الأمنية عن نطاقها التقليدي والانخراط مع مؤسسات المجتمع وتقديم خدمات اجتماعية له حتى يكتسب الجهاز الأمني احترام وتقدير كافة أفراد المجتمع ، والأهم المسؤولين المباشرين على مؤسساته حتى يقوم (المشرفين أو المسؤولين) في هذه المؤسسات الاجتماعية على توعية وحث أفرادهم في دعمهم للأجهزة الأمنية ومشاركتهم في أمن المجتمع .

إن التفاعل الاجتماعي المتبادل بين انساق المجتمع المختلفة والأجهزة الأمنية يمثل تكاملا ضروريا لإحداث الأمن والاستقرار في المجتمع ، حيث يرتبط الأمن ارتباطا وثيقا بمؤسسات المجتمع المختلفة ، لما لهذه المؤسسات من دور في بناء واستقرار المجتمع ، وتلعب المؤسسات الاجتماعية ، دورا تكامليا مع المؤسسات الأمنية لإحداث الاستقرار في المجتمع .

ففي الوقت الذي تنطلق الجهود الأمنية نحو مكافحة السلوك الإجرامي في المجتمع فان المؤسسات الاجتماعية تنطلق من محور الإرادة الإجرامية لدى الأفراد لممارسة السلوك الإجرامي مما يجعلهم غير راغبين في ممارسته ، وبهذا فالمؤسسات الاجتماعية هي كوابح

اجتماعية تهدف إلى تلقين أفراد المجتمع المعايير والقيم التي تحافظ على امن المجتمع .

والدراسة الحالية تهدف إلى تسليط الضوء على العلاقة التكاملية بين المؤسسات الاجتماعية والمؤسسات الأمنية في ضوء نظريات الوقاية من الجريمة ، هذا وتتضمن هذه الدراسة ثلاث مباحث تناول المبحث الأول الكيفية التي يقوم بها المجرم ارتكاب جريمته ، أما المبحث الثاني فقد تناول مفهوم الأمن الاجتماعي ، والمبحث الثالث تضمن دراسة العلاقة بين المؤسسات الاجتماعية والأدوار الأمنية لها . نطلب من الله سبحانه أن نكون قد وفقنا في هذا البحث ومن الله التوفيق.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة في ضوء استقراء أنماط العلاقة التكاملية بين المؤسسات الاجتماعية والمؤسسات الأمنية ، والذي يعد موضوعا مهما للعاملين في المجالات الأمنية للنظر إلى الجريمة والسلوك الإجرامي في أبعاد تتجاوز النظرة التقليدية القائمة على أساس المكافحة فقط دون التركيز على عوامل الوقاية وأبعادها .

كما تبرز أهمية هذه الدراسة أيضا من خلال الدور الذي تقوم به المؤسسات الأمنية الذي يأخذ في أبعاده أهميه تفعيل مؤسسات المجتمع المختلفة ، وهو ما سنناقشه في صفحات هذه الدراسة .

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى مناقشة مجموعة من الأهداف يمكن استعراضها يمكن استعراضها على النحو التالي :

التعريف بكيفية ارتكاب الجريمة من قبل المجرم ذاته .
توضيح دور الأنساق الاجتماعية في تحقيق المنظومة الأمنية .

منهج الدراسة:

تعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التي تعتمد على رصد الأدبيات العلمية المتعلقة بالظاهرة المدروسة ، كذلك تعتمد على رصد الظواهر الاجتماعية مقارنة بسلوك المؤسسات الأمنية تجاهها .

مفاهيم الدراسة:

تنطلق هذه الدراسة من رؤية المجتمع كمجموعة من الأنساق المترابطة فيما بينها لإحداث التوازن الاجتماعي داخل المجتمع ، ويقصد الباحث بالنسق الاجتماعي في هذه الدراسة :

هو ذلك الكل المترابط من الأدوار الاجتماعية التي تشكل في مجملها نظام معين داخل بناء وثقافة المجتمع بحيث تتكامل مع الأنساق الأخرى لإحداث التكامل داخل المجتمع ، وسوف يقوم الباحث بتوضيح كل من النسق الأسري والنسق التربوي والنسق الديني والنسق الاقتصادي والنسق الإعلامي والنسق الأمني وأدوارها في المجتمع كل في محله .

ونقصد بالمؤسسات الأمنية هي : المؤسسات الرسمية المسؤولة عن أداء واجب منع الجريمة ومكافحتها ، وحفظ النظام والاستقرار في المجتمع.

أما مفهوم الأمن الاجتماعي فقد عرفناه في مبحث الأمن الاجتماعي.

المبحث الأول / كيف يرتكب الإنسان الجريمة .

إن لحدوث السلوك الإجرامي لابد من أن تتوفر في الشخص الإرادة لممارسة ذلك السلوك ، على إن هذه الإرادة لا تكفي لوحدها لإفراز سلوك خارج عن القانون ، ما لم تتوفر الفرصة والمقدرة للشخص لممارسة السلوك الإجرامي .

فمثلا شخص يريد أن يسرق سيارة ، فلابد من توفر الإرادة الإجرامية لديه لممارسة سلوك السرقة ، بالإضافة إلى توفر الفرصة في وجود سيارة يمكن سرقتها ، ومن ثم المقدرة على ممارسة سلوك السرقة . لذا فالسلوك الإجرامي تتاج لتوفر العوامل الثلاثة (الإرادة والمقدرة والفرصة) الأمر الذي يعني إن جهود المكافحة تظل في مجملها تتركز تقليل الفرص لممارسة السلوك الإجرامي لدى الأشخاص وتقليل المقدرة في ممارسته ، أما جهود الوقاية فهي تنصب على مستوى الإرادة فهي مرحلة أكثر تطورا .

وقد أكدت الكثير من النظريات على إرادة المجرم في ارتكاب السلوك الإجرامي ومنذ زمن مبكر ، فقد رأى أصحاب المذهب التقليدي (الروحاني) ، وكان أصحاب هذا المذهب متأثرين بتعاليم الفيلسوف الكبير (كونت kunt) ، وافترض أصحاب هذا المذهب (إن الأصل في الإنسان هي الحرية المطلقة في تصرفاته وسلوكه) فالإنسان في نظرهم هو الحكم المسيطر على نفسه وإرادته ، وأمامه طريقان (طريق الخير وطريق الشر) يسلك أيهما كان يختار ويريد ، وبالنظر لتمتعه بكامل إرادته واختياره ، وانه يتمتع بالقوى الفعلية ، فبناءا عليه يجب عليه أن يسلك

طريق الخير ويتجنب طريق الشر ، وان يراعي قواعد الآداب والأخلاق الفاضلة[1][1].

وقد ورد في القران الكريم ما يؤيد ذلك بقوله تعالى (ونفس وما سواها * فألهمها فجورها وتقواها * قد افلح من زكاها * وقد خاب من دسّاها*)[2][2] . فإذا حاد الإنسان عن الطريق المستقيم وسلك طريق الشر وأقدم على الجريمة فقد ارتكب خطأ يشعر الناس بقبحه ومخالفته للخلق القويم والتعاليم الإلهية ، كما انه هو نفسه - مرتكب الجريمة - يشعر ضميره بقبح فعله ومخالفته لقواعد الأخلاق والآداب ، وبناءا على ذلك تحق عليه المسؤولية الجنائية ويتعرض للعقاب .

فالجاني الذي يرتكب جريمة قتل أو تمتد يده إلى مال الغير لم تأتي عفويا ، بل إنها جاءت نتيجة (إرادة الجاني) ، فهو قد ارتكب عمل الإجرام باختياره وبوسعه أن لا يأتيها ، ومادام قد قام بعمله مختارا بإرادته مدرك لطبيعة عمله ، تنهض قبله المسؤولية الجنائية ويحق عليه العقاب ، فالأساس الذي تبنى عليه المسؤولية الجنائية - بنظر أصحاب هذا المذهب - هو (حرية الاختيار) وما يترتب عليها من مسؤولية الضمير والوجدان ، فهناك ارتباط بين المسؤولية الجنائية والمسؤولية الأدبية .

كما إن تفسير الجريمة على وفق هذا المذهب يتضمن إن فكرة الإنسان كائن شهواني أو يؤمن باللذة ، أي بمذهب (اللذة والسعادة) وان اللذة والسعادة هما الخير الأوحد أو الرئيسي في الحياة ، بمعنى إن الإنسان يرغب في الحصول على أقصى درجات اللذة ، كما يسعى إلى تجنب الألم

(١) عبد الجبار عريم - نظريات علم الاجرام - مطبعة سليمان الأعظمي - بغداد - ١٩٦٠ - ص١٥.

(٢) القرآن الكريم - الآيات ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ - سورة الشمس .

، وعلى ذلك يرتكب الإنسان الجريمة ، لان اللذة أو المتعة الصادرة من الفعل الإجرامي أعظم من الألم الذي يمكن أن توقعه .

ولذلك قيل إذا كان العقاب أو الألم أكثر من اللذة أو المتعة أو النفع أو الفائدة الناجمة عن الجريمة فان المجرم سوف يتعقل ويبتعد عن ارتكاب الجريمة أو المخالفة[1].

وعلى هذا الأساس (حرية الإرادة) وضع القانون الفرنسي أحكامه في المسؤولية والعقاب سنة ١٨١٠م ، وعلى مذهب القانون الفرنسي سار المشرعون في مختلف الدول في وضع التشريعات الجنائية[2].

وإذا سلمنا بالحتمية ، فلا توجد إرادة حرة ، ومؤدى هذه الحتمية : إن عملية التنشئة الاجتماعية وجميع العوامل الاجتماعية التي تسقط على الفرد هي التي تحدد وتصنع شخصيته ، ومعنى ذلك إن الفرد لا يمتلك الإرادة الحرة ، فهو خاضع للقوى الاجتماعية ولغيرها من الظروف التي تقع خارج نطاق سيطرته ، ومازالت هذه القضية المتناقضة محل بحث في المجتمع المعاصر ، ومحل خلاف أيضا بين القول والإرادة الحرة الاجتماعية وبالحتمية الاجتماعية .

المبحث الثاني / مفهوم الأمن الاجتماعي .

إن مفهوم الأمن الاجتماعي لم يحظ باهتمام واضح من جانب علماء الاجتماع ، برغم إن هذا العلم نفسه كان في ظهوره واستمراره تعبيرا عن أزمات مجتمعية متعددة ، ويحاول أن يعطي تعليلا لكل أزمة أو مشكلة

(١) عبد الرحمن محمد العيسوي – مبحث الجريمة – دار الفكر الجامعي – الإسكندرية – ٢٠٠٥ – ص٦٧.
(٢) عبد الجبار عريم – مصدر سابق – ص١٦ .

اجتماعية تظهر في المجتمع . ولكن في الآونة الأخيرة استأثر موضوع الأمن باهتمام العديد من الكتاب والمختصين في مجال الأمن القومي والأمن الاقتصادي والأمن السياسي والأمن العسكري وغيرها .

إننا في هذا المبحث سوف نحاول توضيح مفهوم الأمن الاجتماعي من خلال غريزة التجمع الموجودة أساسا لكل حياة اجتماعية ، وكذلك المحاكاة والمشاركة الوجدانية ، فان الإنسان لا يمكن أن يعيش بمعزل عن الآخرين ، إذ يستحيل عليه من الناحية النفسية أن ينفرد في استقلال وعزلة عن الآخرين ، لذلك فان الجماعة بوصفها وحدة اجتماعية لها قدر من الدوام وليست تجمعا عابرا ، وهذا المنطلق الذي سنحدد مسارنا منه لفهم ظاهرة الأمن الاجتماعي ، لاشك إن الاجتماع يشير إلى تجمع فيه نوع من الاتفاق التنظيمي ، ولاسيما على مستوى الجنس البشري . وهذا التجمع أو هذا الاتفاق يتمخض عنه إجراءات للحفاظ على امن هذه الجماعة واستقرارها.

فالجماعة بحسب التعريف السوسيولوجي هي مجموعة من الأفراد يرتبطون بروابط اجتماعية ونفسيه معينة ويشتركون في الاتجاه والرأي والنشاط ، وان تلك الجماعة أو المجموعة بصفتها تجمعا له صفة الدوام لابد أن تتميز بوجود بناء تنظيمي يحدد مواقع الجماعة ووظائفهم ، وذلك ما يجعلها تتسم بالثبات والاستقرار بما يساعد على التنبؤ بالسلوك الاجتماعي للجماعة ، برغم إنها تتعرض لتغيرات منتظمة[1].

لذلك يمكن القول إن الأمن الاجتماعي حالة تنطلق من الشعور بالانتماء وتستند إلى الاستقرار وتستمد مقوماتها من النظام ، بمعنى إن

(١) فوزية العطية – المدخل إلى دراسة علم النفس الاجتماعي – دار الحكمة للطباعة والنشر – بغداد – ١٩٩٢ – ص٨٨ .

تلك الحالة تفترض وجود بناء تنظيمي أو تنظيم اجتماعي اتفاقي يشعر الأفراد بالانتماء إليه ويتسم بالثبات والاستقرار والدوام ويحدد مواقع أعضاء ذلك التنظيم وحقوقهم وواجباتهم ، بما يساعد على توقع سلوكيات أعضاء ذلك التنظيم في الحالات التفاعلية .

وتأسيسا على هذا فان الحالة المقابلة أو حالة اللاأمن الاجتماعي هي حالة عدم استقرار أو حالة اضطراب وظيفي أو خلل بنائي تعرض لها ذلك البناء التنظيمي المستقر نسبيا ، فاختل ترتيب مواقع أعضاء الجماعة وتداخلت آليات وظائفهم وارتبكت مراكزهم وأدوارهم ثم تصدعت علاقاتهم الاجتماعية ، الأمر الذي اخل بتوازن النظام الاجتماعي وأربك آلياته فتأثر السلوك بذلك الارتباط وتحجم الشعور بالانتماء إلى جماعة، فظهرت مظاهر القلق والتوتر والاغتراب على المستوى السايكواجتماعي، وكثرت ظواهر الانحراف سلوكيا عن المعايير النمطية المعترف بشرعيتها ، وتفاقمت أزمات المشكلات الاجتماعية على مستوى التنظيم الاجتماعي ، الأمر الذي افقد المجتمع فاعليته في تنظيم العلاقات الاجتماعية على أساس المكانة والدور ، وإعادة توازن عناصر البناء الاجتماعي للمجتمع .

إن ارتباك السلوكيات الفردية نتيجة انحسار عامل الإجماع المعياري ، وانعدام المدفئ في العلاقات الاجتماعية وتقلص ساحة الشعور بالانتماء وتفكك العلاقة بين المراكز والأدوار وتزايد معدلات السلوك الانحرافي والفعل الإجرامي ، وتزايد الشعور بعدم المساواة ، وغلبة روح الأنانية والمصلحة الذاتية ، كلها عوامل تعمل على إعاقة النظام الاجتماعي عن أداء وظائفه وتسهم في عجزه عن تحقيق التوازن بين الأنساق الفرعية وتساعد على تعميق الفجوة بين الوسائل والأهداف ،

فيصبح المجتمع عاجزا عن الربط العقلاني بين برامجه وأهدافه ، فتشيع فيه حالة التفكك الاجتماعي.

إذن فحالة اللاأمن تعني الانفصال بين الأهداف الثقافية والوسائل المتبعة للوصول إليها ، وفي مثل هذه الحالة تفقد المعايير الاجتماعية قدرتها على ضبط سلوك الأفراد والجماعات الاجتماعية كما تفقد القيم سلطتها على وضع القيود على تصرفات الأفراد [1].

لذا يرى بعضهم إن الأمن الاجتماعي يفترض حماية الأفراد والجماعات المنظمة من التهديدات والاستفزاز الذي تتعرض لها بسبب تفاقم مشكلات المجتمع وتناقض الأحكام والضوابط الاجتماعية وتحلل القيم والمثل الحضارية .

وقد حاول بعض الكتاب صياغة نظرية عامة عن الأمن الاجتماعي وتحديد مرتكزات أساسية تصلح لبناء مقومات امن اجتماعي انطلاقا من تعريف الأمن الاجتماعي بأنه (انتصار الإنسان على نفسه) فحدد لذلك عددا من العوامل والسياسات الجزائية التي يراها ترتبط بعضها ببعض ارتباطا عضويا ، وتعمل على الحفاظ على بناء المجتمع والحفاظ على ثقافته وتماسك أفراده وتعزز أمنهم الاجتماعي ، وكلها عوامل وإجراءات تتمحور حول تنمية الجوانب الاقتصادية والسياسية والتربوية والاجتماعية للفرد والمجتمع[2].

لذلك نرى إن الأمن الاجتماعي يفترض حماية الأفراد والجماعات المنظمة من التهديدات والاستفزاز الذي تتعرض لها بسبب تفاقم مشكلات

(١) احمد فرحان جمعة – دور الأمن الاجتماعي في تحصين وتماسك المجتمع العراقي – أطروحة دكتوراه – جامعة بغداد – ١٩٩٥ – ص٤.

(٢) مصطفى العوجي – الأمن الاجتماعي ، مقوماته ، تقنياته ، ارتباطاته بالتربية الحديثة – مؤسسة نوفل – بيروت – ١٩٨٣ – الفصل الثاني .

المجتمع وتناقض الأحكام والضوابط الاجتماعية وتحلل القيم والمثل الحضارية .

المبحث الثالث / الأنساق الاجتماعية والأدوار الأمنية.

تعد الأنساق الاجتماعية كيانا اجتماعيا ينتظم فيه الأفراد طوعا لتحقيق غاية أو من اجل إشباع حاجة ، كما تتعدد الأنساق الاجتماعية بتعدد حاجات الأفراد والجماعات ، ويرى البعض إن هذه الأنساق عبارة عن تنظيمات اجتماعية قد تكون رسمية أو غير رسمية تعمل على مساعدة أفراد المجتمع للوصول إلى مستوى لائق من الحياة الإنسانية الكريمة في إطار علاقات اجتماعية تمكن الجميع من الإسهام والمشاركة في تنمية وتطوير المجتمع ضمن قيم وعادات وتقاليد المجتمع.

وتمارس الأنساق الاجتماعية الرسمية نشاطاتها ضمن مسؤولية محدودة ومنصوص عليها في نظام الدولة مثل أجهزة الأمن (الجهاز القضائي ، الجهاز التعليمي ، الجهاز الإعلامي ....وغيرها)، أما الأنساق الاجتماعية غير الرسمية فإنها تقوم بدور أو بعملية الضبط الاجتماعي أو التنشئة الاجتماعية من خلال وضع ضوابط محددة أو نشر وبلورة قيم اجتماعية معينة في المجتمع مثل : الأسرة ، المسجد ، النادي ، جماعات الجوار، الرأي العام[1].

وتلعب الأنساق الاجتماعية دورا مهما في المحافظة على الأمن وذلك من خلال أعمالها وبرامجها الموجهة للمجتمع ، وتكمن أهمية هذا الدور في إن الأنساق الاجتماعية تقدم خدمات وبرامج عدة لأفراد المجتمع سواء كانت صحية أو اجتماعية أو مهنية أو ترفيهية وغيرها من الخدمات

(١) محمد عبد الله البكر – تفعيل دور مؤسسات الضبط الاجتماعي في ظل التغيرات الاجتماعية والاقتصادية المعاصرة – المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب - ١٩٩٩ – المجلد١٦ – العدد٣٢.

المتعددة وبالتالي فهي مصدر إشباع لحاجات الأفراد فكلما كانت هذه الخدمات والبرامج الموجهة لأفراد المجتمع على مستوى عال تتناسب مع متطلبات العصر ، كلما كان الأفراد أكثر نضجا وتفاعلا مع الآخرين سواء أفراد بعضهم مع البعض أو أفراد ومؤسسات ، وكل هذا ينتج عنه وعي ثقافي واجتماعي ونفسي ، وبالتالي يسود الأمن ويصبح كل فرد ومؤسسة مسؤولة تجاه المجتمع في استتباب الأمن والاستقرار الاجتماعي ، وعندما لا تلبي هذه الأنساق متطلبات الأفراد ولا تسعى لتحقيق أمنهم النفسي والاجتماعي يصبح الأفراد مضطربين ويسودهم عدم الثقة بهذه الأنساق، وبالتالي يصبحون كارهين وناقمين ، ولربما يؤدي ذلك إلى ضعف انتمائهم للمجتمع ، حيث انه لا توجد مشاركات فاعلة من قبل هذه الأنساق، ويؤدي ذلك في نهاية المطاف إلى عدم الاستقرار في المجتمع ، الأمر الذي يعني الفوضى وكثرة الجرائم وما شابه ذلك.

لذا تتركز وظيفة الأنساق الاجتماعية على تثبيت القيم والعادات والتقاليد السائدة في المجتمع فضلا عن تغيير حياة الناس من خلال تحفيزهم للمشاركة في الجهود الرامية إلى إنجاح مشروعات التنمية الاجتماعية ، وكذلك تأكيد دور العلاقات الاجتماعية في المجتمع وأهمية التماسك الاجتماعي بين الأفراد والجماعات بالإضافة الى مساعدة أفراد المجتمع على التوافق مع مجتمعاتهم مما يعزز دور الأمن في المجتمع.

وفيما يلي مناقشة لدور الأنساق الاجتماعية في إحداث الاستقرار والأمن داخل المجتمع وذلك على النحو التالي:

أولا / النسق الديني:

يمثل النسق الديني احد الأنساق المهمة في حفظ توازن المجتمع ، ويتكامل هذا النسق مع الأنساق الاجتماعية الأخرى لإحداث التوازن والأمن داخل أبنية المجتمع المختلفة ، وسنقوم باستعراض الدور الأمني للنسق الديني ، حيث يتوقع من هذا النسق أن يقوم بمجموعة من الوظائف الاجتماعية داخل المجتمع ، يمكن استعراضها على النحو التالي :

١- تأصيل القيم الاجتماعية النابعة من الدين ، وإبراز أهمية التكافل الاجتماعي الذي يفرضه الدين لضمان امن الفرد والمجتمع .

٢- تقوية الأدوار الايجابية للتنشئة الدينية خاصة في ضبط الوسائل الشخصية الذاتية المؤدية للجنوح أو ارتكاب الجريمة .

٣- تقوية الجانب الديني في نفوس الناس بما يتلقونه من وعظ وإرشاد وتوجيه يعصمهم من الوقوع في المعاصي ، ويجعلهم من عناصر الخير في المجتمع.

٤- تزويد المصلين بشعور التضامن والأخوة في اجتماعهم للصلاة والرغبة في معاونة بعضهم بعض ، ونزع الرغبة في الاعتداء والتعدي على حقوق الغير من خلال اجتماعهم في الصلاة خمس مرات يوميا .

٥- الإرشاد والتوجيه الى الفضائل الإسلامية ، وبيان محاسن السلوك الديني الصحيح بين الفرد وأخيه ، وبين الفرد وسائر قطاعات المجتمع وجماعاته.

٦- نشر الوعي الديني بين أفراد المجتمع ، الأمر الذي يقرب الناس من دينهم ، ويحبب إليهم الالتزام بأحكامه عن فهم وإيمان ، فيقيهم ذلك شر الانحراف.

٧- تذكير الناس بيوم القيامة وما فيها من ثواب وعقاب يجعلهم يراقبون الله في السر والعلن فيبتعدون بذلك عن كل الشرور والآثام ، ويتجنبون الفواحش ما ظهر منها وما بطن.

٨- الارتقاء بتربية الضمير والخلق الى أعلى المستويات مما يشيع روح الفضيلة والمثالية فيسود الجميع جو مفعم بالهدوء والسكينة والقناعة والرضا.

٩- توجيه الناس الى الالتزام بأوامر الدين واجتناب نواهيه ، وهذه تبعد الفرد عن الانحراف.

ثانيا / النسق الأسري:

يلعب النسق الأسري دورا كبيرا في عملية الضبط الاجتماعي وتوجيه سلوك الأفراد مما يجعل هذا النسق يحظى باهتمام بالغ من جميع المختصين ، لان صلاح المجتمع واستقامته يرتبط ارتباطا وثيقا بمخرجاته ، حيث تقوم الأسرة بعملية التنشئة والتعليم والتوجيه مما ينعكس على سلوك الأفراد وممارستهم من خلال الدور الذي يقوم به النسق الأسري والمتمثل في حفظ النوع الإنساني ، بالإضافة الى توجيه سلوك أبنائها حيث تعتبر الخلية الأولى التي ينشا فيها الطفل ويتعلم فيها لغته وتؤثر في تكوينه الجسمي والنفسي والاجتماعي والعقائدي .

ولكي تكون الأسرة فاعلة في مجال الأمن الاجتماعي عليها أن تؤدي المهمات الآتية[1]:

(١) د . خالد الجابري – دور مؤسسات الضبط في الأمن الاجتماعي – سلسلة المائدة الحرة – بيت الحكمة – بغداد – ١٩٩٧ – ص٦٤ .

١- إن تقوم بمهماتها بشكل كامل أو سليم وان تعد نفسها مسؤولة مسؤولية كاملة عن تربية أبنائها بالرغم من وجود المدارس ، وان التربية هي قضية متكاملة ، وهي ليست قضية إطعام الأبناء فقط ، وإنما يجب تعليمهم قواعد المجتمع ونظامه وقيمه وان يتعلموا السلوك القويم والخلق القويم المستمد من الدين ، وان يعرفوا أسس الدين وممارسة العبادات كالصوم والصلاة ، كما إن عليهم أن يعرفوا إن عليهم واجبات كما لهم من حقوق .

٢- أن تفهم الأسرة انه يجب أن يكون هناك تنسيق وتكامل ما بينها وبين المدرسة في مجال العملية التربوية فيجب أن يكون هناك تواصل ما بينها وبين المدرسة لكي تتابع جدية أبنائها في الدوام والدراسة ، او مشاكلهم الدراسية والنفسية .

٣- إن على الأسرة أن تفهم إن المجتمع يمر بمرحلة التحول التي هي أخذت طريقها منذ زمن ، وهذه المرحلة تنطوي على نقله من المجتمع التقليدي الى المجتمع شبه الحديث وفي هذا النوع من المجتمعات يستخدم الناس نوعان من المعايير وهي :

المعايير التقليدية والمعايير الحديثة ، ولابد أن يكون هناك صراع بين القيم وصراع بين جيلين وهنا تكمن الخطورة ، فهنالك من الآباء من يقف موقف المتزمت وبعضهم يرى أن يترك الأبناء يندفعون وراء كل ما هو جديد بصفة إن هذا هو تيار الحياة، وهناك نمط آخر يدلل أبنائه في سياق أبوي أي تتميز بسيطرة الآباء الذكور على الإناث ، وسيطرة القيم وسيطرة الأقارب ، وهنا يبدو كان الحالة تتحول إلى حالة صراع فالابن يتصرف بدلال ثم يصطدم بالأب الذي يرفض السلوك البعيد جدا عن قيم المجتمع ، وهو كذلك يصطدم بمواقف الناس أو الأقارب أو الجيران.

٤- أن تقف الأسرة موقفا متعاونا مع السلطة والقانون بما يخدم المصلحة العامة ، وذلك لتنفيذ التعليمات العامة ، وتعليم أبنائها ضرورة الالتزام بالتعليمات والقوانين الصادرة من الدولة أو السلطة القائمة .

٥- أن تفهم الأسرة إن من أقدس واجباتها هو تحصين أبنائها خلقيا ضد الانحراف الخلقي والقيمي والاتجاه نحو الجريمة أو مخالفة القانون وأنواع الانحرافات الأخرى كتناول الخمور والمخدرات والمقامرة والاختلاط بالفئات المنحرفة.

٦- أن تقوم الأسرة بتحقيق الحصانة الوطنية لأبنائها ، وذلك بان تغرس فيهم حب الوطن وتقديس شرف الدفاع عن أرضه والحرص والأمانة فيما يتعلق بالقيام بالواجب وممتلكات الدولة وأسرارها وعدم الانخداع بالإشاعات والدعايات التي يبثها الأعداء في الداخل والدول المعادية والطامعة في الخارج وعدم التهاون مع أية فئة معادية للوطن .

٧- أن تحاول الأسرة رفع مستوى وعيها وثقافتها في المجالات الثقافية والصحية والتربوية كافة .

٨- إن تتابع الأسرة وباهتمام مستقبل أبنائها وسير دراستهم لأنها مسؤولة عن توفير الموارد البشرية للدولة في مختلف الاختصاصات وان فشل الأسرة في هذا المضمار يعني عدم توفير الكوادر الضرورية في الاختصاصات المختلفة للاقتصاد الوطني بما يعزز الأمن الاجتماعي .

ولاشك إن تربية الأبناء التربية الصالحة تنعكس بالضرورة على بناء وثقافة المجتمع ، حيث انه يتكون من مجموعة من الأفراد والأسر،

فحيثما كانت الأسرة منتجة لأفراد صالحين ملتزمين بقيم ومفاهيم المجتمع كان المجتمع أكثر استقرارا وأمنا.

وينطلق الاستقرار المجتمعي من بناء الأسرة فإذا كانت الأسرة التي تربي فيه الإنسان قائمة على مبادئ سلوكية سليمة كانت عملية التعلم والاكتساب عملية سليمة أيضا ، وبقدر ما تكون تلك المبادئ فاسدة بقدر ما تنعكس صورتها على تصرف الإنسان وسلوكه ، كما انه بحسب ما تتمتع به الأسرة من تماسك وترابط وسلامة أو بحسب ما تعانيه من تصدع وتفكك وخلافات تكون شخصية الطفل متأرجحة بين وضع الاتزان في الحالة الأولى والاختلال في الحالة الثانية .

ثالثا / النسق التربوي:

من المعروف إن الأمن يرتبط ارتباطا وثيقا بالتربية والتعليم ، إذ بقدر ما تنغرس القيم الأخلاقية النبيلة في نفوس أفراد المجتمع بقدر ما يسود ذلك المجتمع الأمن والاطمئنان والاستقرار ، ويمثل النسق التربوي احد الأنساق الاجتماعية المهمة التي تلعب دورا حيويا وهاما في المحافظة على بناء واستقرار المجتمع ، حيث يعتقد الوظيفيون (أصحاب الاتجاه الوظيفي) أن للنظام التربوي وظيفة هامة وحيوية في بقاء وتجانس المجتمع من خلال ما يقوم به النظام التعليمي من نقل معايير وقيم المجتمع من جيل إلى آخر .

يرى دوركهايم إن مهمة النظام التربوي في المجتمع هي إدماج الأفراد في كل واحد يطلق عليه (دوركهايم) وهو من ابرز علماء الاتجاه الوظيفي إن المجتمع يكتب له البقاء فقط إذا وجد بين أعضائه درجة مناسبة من التجانس والتكامل ، والنظام التربوي في المجتمع متمثلا في

التنبؤ بمداها الإجرامي ، ولا تقتصر الدوافع الاقتصادية لارتكاب الجريمة على حالة الفقر أو إنها تؤدي إلى جرائم السرقة وجرائم الأموال مثل الاختلاس والرشوة فقط بل قد تؤدي إلى جرائم أخرى مثل جرائم الاعتداء على النفس والجرائم الأخلاقية وجرائم تهريب وترويج المخدرات ، كما إن حالة الغنى قد تدفع الفرد الى ارتكاب الجريمة من خلال الرغبة في الاستمتاع بالمزيد من الرخاء والملذات ، وقد يخلق عامل الجشع لدى الفرد ومحاولة الحصول على المزيد من المال وتحقيق الربح السريع من خلال جرائم غسيل الأموال وتزوير العملات وغيرها[1][2] .

ومن الجدير بالقول إن العوامل الاقتصادية هي احد العوامل المؤدية إلى السلوك الإجرامي ولكنها ليست الوحيدة المسببة لارتكاب الجريمة ، ويؤيد الباحث هنا أصحاب المدرسة التكاملية عند تفسيرهم لعلاقة العوامل الاقتصادية ، حيث ذهبوا إلى أن العوامل الاقتصادية هي من العوامل المهيأة والمساعدة لحدوث الجريمة ، وإذا صادفت تلك العوامل استعدادا إجراميا لدى الفرد فإنها تتفاعل معه فتحدث الجريمة ، وهذا مما يفسر إن حالة الفقر والظروف الاقتصادية القاسية قد يعاني منها أشخاص ومع ذلك لا يقومون بارتكاب الجريمة لعدم وجود الاستعداد الإجرامي أصلا لديهم .

ومن المعروف إن للأمن علاقة وثيقة بالتنمية الاقتصادية بمفهومها الاقتصادي الضيق حيث تمثل احد المكونات الأساسية للتنمية الشاملة ، وترتبط فعالية تكاملها مع غيرها من المكونات الأخرى (الاجتماعية والسياسية والثقافية) بقدرتها على تحقيق انجازات ملموسة تتمثل في إقامة المزيد من المشروعات الاقتصادية ، وما يتطلبه ذلك من دراسات وتنظيمات ، وما يتضمنه من تغيرات في مختلف جوانب الحياة ، وإعطاء

(١) المصدر السابق – ص٤٣ .

أولوية لمعالجة بعض الظواهر الاقتصادية والاجتماعية السلبية ذات الانعكاسات الأمنية المباشرة وغير المباشرة وفي مقدمتها مشاكل الفقر والبطالة والعمالة الوافدة وجرائم الأموال المختلفة .

خامسا / النسق الإعلامي: من الممكن القول إن العصر الحالي هو عصر الاتصالات والمعلومات ، ويتميز هذا العصر أيضا بالسرعة الفائقة في انتقال المعلومة من مكان إلى آخر مما يجعل التحكم فيها أو إيقافها أمر صعب ، إن لم يكن مستحيل ، وحرب الإعلام والفضاء المفتوح في الوقت الحاضر لم تعد خافية على احد ، حيث أصبح هناك ذوبان للحدود الإقليمية للدول ، وأصبح التحصين الفكري والمعرفي للأفراد والمجتمع امنيا ووطنيا في ظل الانتشار السريع للمعلومات وتحول المجتمعات من مجتمعات تقليدية التي يتم التواصل فيها بشكل مباشر إلى ما يسميه بعض علماء الاجتماع (المجتمع التخيلي) الذي أصبح فيه التواصل بين الأفراد يتم بشكل غير مباشر أو معرفة مباشرة ، حيث أذابت وسائل الاتصال الحدود السياسية والجغرافية بين الدول وأصبحت القوة في الوقت الحاضر تعتمد على السيطرة الإعلامية وسرعة المعلومة ودقتها والوصول إلى الهدف بأقصر الطرق وأسرع الوسائل .

إن التطورات في عالم الاتصالات جعل مفهوم الحدود ليس ذي معنى طالما إن اجتيازه لا يتطلب إذنا أو جواز سفر أو تأشيرة دخول أو إقامة وافدة ، ولاشك أن توفر خاصية ذوبان الحدود الجغرافية بين المجتمعات والدول سهلت إمكانية الحراك بلا قيود بين الأفراد والشعوب مما أتاح إمكانية التفاعل الاجتماعي والثقافي بين شعوب العالم[1]. وفي

(١)عبد الله عبد العزيز اليوسف-الدور الأمني للمدرسة في المجتمع السعودي- مركز البحوث والدراسات كلية الملك فهد الأمنية- ٢٠٠٢ – ص١٢.

ظل التغيرات التكنولوجية وتسارع المعلومات في العصر الحديث فان التحدي الذي يواجه انساق المجتمع المختلفة ومنها النسق الإعلامي هو كيفية تامين فكر الإنسان وتحصينه من التلوث الفكري القادم من آفاق بعيدة ، حيث يمثل ذلك تحديا أمام انساق المجتمع المختلفة وأمام النسق الإعلامي بشكل خاص ، والحقيقة إن التحدي الكبير الذي يقف أمام النسق الإعلامي في عالم القرية الالكترونية والتغيرات السريعة في عالم الثورة المعلوماتية الهائلة والانتشار الثقافي الكبير في عالم ملوث بالأفكار الموجهة للشباب في عالم الابتلاع الثقافي في عالم يتجه نحو ثقافة عالمية واحدة تنتقل فيه الموجودات الثقافية بطريقة سريعة من مجتمع لآخر في عالم الاتصالات بلا قيود وعولمة الجريمة ، والجريمة عن بعد ، في كل هذا العالم المعقد من التحديات والمتغيرات العالمية ، فان الطرق التقليدية في التأثير والتعديل للسلوك قد لا تكون مفيدة أو مجدية ، حيث إن الثقافة القوية تزيح الثقافة الضعيفة وتهزمها في عقر دارها فتشيع الثقافة القوية وتنتشر أعرافها وقيمها وتتعارض مع الموجودات الأصلية وينتج عن ذلك تفسخا اجتماعيا وتلوثا ثقافيا يؤدي الى انحراف وفوضى اجتماعية .

وهنا نطرح تساؤلا : كيف يمكن تفعيل النسق الإعلامي لمواجهة هذه الصعوبات ؟ وما هي المحصنات التي يطرحها النسق الإعلامي لمواجهة التغيرات الثقافية التي تهدد التراكيب والبنى الاجتماعية لكل المجتمعات؟

ولتوضيح الإجابة عن التساؤلات السابقة نذكر بعض المقترحات التي يمكن أن تؤدي إلى الاستقرار الفكري والمعرفي والثقافي لإفراد المجتمع وتحد من الغزو الثقافي للمجتمع :

١- بناء منظومة إعلامية إستراتيجية موحدة تهدف الى تنمية الوعي العام الوطني في أوساط المجتمع والتصدي لما تطرحه وسائل الإعلام المغرضة للتأثير سلبا على امن مجتمعنا وطرح القضايا الفكرية الملحة التي تهم الشباب.

٢- العمل الإعلامي الاحترافي الأمني يتطلب إيجاد المعلومة السريعة وتقديمها للمشاهد والمجتمع والقارئ بشكل بعيد عن المبالغة أو التهويل.

٣- إبراز الرموز الفكرية الفاعلة في المجتمع وتقديمها للشباب لكي تحل محل رموز الفكر والضلال المستوردة من الخارج .

٤- عمل برامج أمنية احترافية أمنية يشرف عليها متخصصون تكون موجهة للتوعية الأمنية في المجتمع.

٥- توضيح أهمية الأمن والاستقرار في بناء اقتصاد متوازن.

٦- إعداد مواد إعلامية تكفل غرس المبادئ والقيم الوطنية والدينية وتحذر من التطرف والإرهاب وتركز على الثوابت الأخلاقية والاجتماعية والعادات والقيم الأصيلة.

سادسا / النسق الأمني :

يعد النسق الأمني احد الأنساق المهمة في بناء وثقافة أي مجتمع من المجتمعات وحيث أن الأنساق الاجتماعية تعتمد في تكاملها على بعضها البعض ويتأثر كل نسق بأي خلل يقع في بقية الأنساق ، لذا فان التكامل والتآزر بين النسق الأمني والأنساق الاجتماعية الأخرى في المجتمع يعد امراً ضرورياً وحيوياً في وقت يواجه فيه النسق الأمني تحدياً حقيقياً يتمثل في تسارع وتقدم الأنشطة الإجرامية ، مما يتطلب معه قدرة مماثلة على

احتواء السلوك الإجرامي والحد منه ، ورغم أن الوظيفة الأساسية للنسق الأمني هو إحداث الاستقرار والأمن داخل المجتمع إلا أن هذا الدور لا يمكن الوصول إليه دون أن يصبح النسق الأمني جزء من المنظومة الاجتماعية للمجتمع ، حيث إن رجل الأمن هو مواطن يؤدي دوره في حماية وصيانة امن المجتمع ، على إن هذا الدور لا يمكن إن يكون متفاعلا بشكل يحقق الهدف منه ما لم تكون هناك علاقة ايجابية وتكاملية بين رجل الأمن والمواطن العادي من خلال تفعيل الدور الاجتماعي للنسق الأمني .

الدور الاجتماعي للنسق الأمني : يمكن تفعيل الدور الاجتماعي للنسق الأمني من خلال الآتي

١- يترتب على رجل الأمن إبراز الجانب الاجتماعي الذي يقدمه للجمهور من خلال تعامله مع كل مواطن يلجا إليه بكل احترام وتقدير ، حيث إن حسن الأداء وأدب التعامل مع المواطن وتقديم الخدمات اللازمة وعدم التمييز على أساس القرابة والطائفة والمعتقد يساهم كثيرا في كسب ثقة المواطن واحترامه للأجهزة الأمنية وتعاونه معها .

٢- تبسيط إجراءات التعامل مع المواطنين المتعاونين مع الأجهزة الأمنية والحفاظ على سرية المعلومات التي يدلون بها ، حيث تؤكد الدراسات إن من أهم أسباب إحجام المواطن عن الإبلاغ هو طول الإجراءات وتسريب هوية المواطن الناقل للمعلومة.

٣- تقديم الخدمات الإنسانية والاجتماعية للمواطن الذي يلجا إليه ، فحينما يقوم رجل الأمن بإيصال الطفل التائه إلى أهله أو يسعى لإسعاف مصاب أو يقوم بدرء خطر عن مواطن كاد أن يقع فيه فانه سيكسب ثقة المواطن ويحوز على إعجابه وسيساعده على تقوية أواصر المحبة والتعاون بينهما.

٤- تدريب وتأهيل رجال الأمن يعد من أهم محصنات الأمن الوطني والاجتماعي، ويمثل التدريب الآلية المناسبة لتفعيل الدور الاجتماعي للنسق الأمني، حيث يعد رجل الأمن ابرز العناصر الأساسية في تقبل هذا الدور ، وبدون تدريبه وتأهيله فان تفعيل هذه العلاقة يصبح حلما صعب المنال.

الخاتمة

لقد أصبح مفهوم الوطنية في السنوات الأخيرة من المفاهيم المصيرية والمهمة والتي تفرض نفسها وبإلحاح على علماء الاجتماع والنفس والسياسة وجميع المهتمين بتربية النشئ حتى أصبحت التنشئة السياسية احد الضرورات الأساسية في هذا العصر الذي نعيشه لإيجاد إحساس عام بالالتزام والولاء للسلطة الرسمية ، ويبرز الدور المهم الذي يجب أن تلعبه انساق المجتمع الأخرى (النسق الأسري والنسق التربوي) في تأكيد أهمية عملية التربية الوطنية حيث إن الأمن يتحقق فقط عندما تتكامل مؤسسات التنشئة الاجتماعية لإحداث الاستقرار والتوازن الأمني داخل المجتمع ، وهذا الاستقرار يمكن تحقيقه من خلال التنشئة والتربية الوطنية وغرس الولاء الوطني في نفوس الناشئة الذي يعتقد الباحث أن يبدأ من سن السابعة تقريبا عندما يلتحق الطفل بأول مؤسسة رسمية هي المدرسة من خلال المناهج الدراسية التي يجب أن توضح له تاريخ مجتمعه ومواقف قادته الإصلاحية ، وتحاول أن تتمثل هؤلاء العظماء في تاريخ مجتمعه وبالتالي تنمو فيه الرغبة في أن يكون مواطنا صالحا ، كذلك فان وسائل الإعلام المختلفة (المقروءة والمسموعة والمرئية) لها تأثير على التنشئة السياسية والتربية الوطنية حيث إن القيم التي تبنى من خلال وسائل الإعلام تؤثر كثيرا في اتجاهات أفراد المجتمع وسلوكهم .

ولا ينبغي أن تقتصر التربية الوطنية على انساق المجتمع الرسمية كالمدرسة والنسق الإعلامي إنما ينبغي أن تقوم الأسرة أيضا بجزء كبير من هذه التربية وعلى النسق الإعلامي أن يخاطب الأسرة في جميع

المستويات الاجتماعية والاقتصادية من اجل زيادة وعيها الأمني والوطني وذلك من خلال تأكيد الحوار داخل الأسرة مع الأبناء لتدعيم ما هو ايجابي ومعالجة المفاهيم الخاطئة لدى الأبناء ويضطلع النسق الأسري بدور مهم في تنشئة الأبناء منذ الصغر على قيمة الوطنية وحب الوطن والاستعداد للتضحية من اجل المحافظة عليه .

ولقد حاولنا في هذا البحث إبراز العلاقة التكاملية بين انساق المجتمع المختلفة من خلال إبراز ادوار هذه الأنساق في إحداث التكامل والتوازن داخل المجتمع ، وقد انطلق هذا البحث في بنائه النظري على توضيح الكيفية التي ترتكب فيها الجرائم ، ومن خلال رؤية الأمن كعملية متكاملة تتناغم فيها مؤسسات المجتمع المختلفة داخل المجتمع للحيلولة دون وقوع هذه الجرائم ، كما تم استعراض الدور الاجتماعي للنسق الأمني .

وخلص هذا البحث الى نتيجة واحدة هي إن المسؤولية الأمنية قضية يجب أن تشترك فيها جميع مؤسسات المجتمع الرسمية وغير الرسمية وباختلاف أبنيتها الاجتماعية لإحداث التوازن الاجتماعي داخل المجتمع .

قائمة المصادر

١ـالقران الكريم

٢ـاحمد فرحان جمعة – دور الأمن الاجتماعي في تحصين وتماسك المجتمع العراقي – أطروحة دكتوراه – جامعة بغداد – ١٩٩٥ .

٣ـخالد الجابري . دور مؤسسات الضبط في الأمن الاجتماعي – سلسلة المائدة الحرة – بيت الحكمة – بغداد – ١٩٩٧ .

٤ـعبد الله عبد العزيز اليوسف – الدور الأمني للمدرسة في المجتمع السعودي – مركز البحوث والدراسات – كلية الملك فهد الأمنية – الرياض – ٢٠٠٢ .

٥ـعبد الرحمن محمد العيسوي – مبحث الجريمة – دار الفكر الجامعي – الإسكندرية – ٢٠٠٥ .

٦ـعبد الجبار عريم – نظريات علم الاجرام – نظريات علم الإجرام – مطبعة سليمان الاعظمي – بغداد – ١٩٦٢ .

٧ـفوزية العطية – المدخل الى دراسة علم النفس الاجتماعي – دار الحكمة للطباعة والنشر – بغداد – ١٩٩٢ .

٨ـفوزية عبد الستار – مبادئ علم الاجرام والعقاب – دار النهضة العربية – بيروت١٩٨٥.

٩ـفتحية عبد الغني الجميلي – الجريمة والمجتمع ومرتكب الجريمة – دار وائل للنشر – عمان – ٢٠٠١.

١٠ـ محمد عبد الله البكر – تفعيل دور مؤسسات الضبط الاجتماعي في ظل التغيرات الاجتماعية والاقتصادية المعاصرة – المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب المجلد١٦ – العدد٣٢ – ١٩٩٩.

١١ـ مصطفى العوجي – الأمن الاجتماعي، مقوماته ، تقنياته ، ارتباطه بالتربية الحديثة مؤسسة نوفل – بيروت – ١٩٨٣.

پوختەی توێژینەوە

ئەم توێژینەوەیە پەیوەندی نێوان دەزگا کۆمەڵایەتیەکان و دەزگاکانی ئاسایش روون دەکاتەوە ، لە بەر ئەوەی ئاسایشی کۆمەڵایەتی پێویستی بنەڕەتی تاک و کۆمەڵە ، هەر وەك پێویستێکی دروست کردنی کۆمەڵە و بەردی بناغەی شارستانیەتە .

ئاسایشی راستی نایەتەدی گەر ژیری تاک و هەستی کۆمەڵایەتی دەرکی ئەو هەڕەشانە نەکات کە دەکرێتە سەری . ئەم توێژینەوەیە ئەو راستیە دەردەخات کە دەزگاکانی ئاسایش ناتوانێ بە کاری خۆی هەڵسێ بێ هاوکاری و هاودەنگی دەزگا کۆمەڵایەتیەکان بە شێوازێکی راشکاو بێ یا نا ؟

هەروەها ئەم لێکۆڵینەوەیە جەخت لە رۆڵی خێزان و قوتابخانە و دەزگا کۆمەڵایەتیەکان دەکات ، لە هەمان کاتدا داوا کاتدا داوا دەکات دەزگاکانی ئاسایش خۆی لە چوار چێوە تەقلیدیەکان رزگار بکات و وەك دەزگایەکی چالاکی کۆمەڵایەتی کاربکا.

ئەم توێژینەوەیە لە سێ بەش پێك هاتووە : بەشی یەکەم باسی چۆنیەتی هەڵسانی تاوانکارە بە تاوان، لە بەشی دووەم باسی ئاسایشی کۆمەڵایەتی کراوە، بەشی سێیەمیش دانراوە بۆ روون کردنەوەی پەیوەندی نێوان دەزگاکانی کۆمەڵایەتی و رۆڵی ئاسایش لە کۆمەڵدا .

ABSTRACT

SECURITY AND SOCIETY: A STUDY IN A RELATION BETWEEN THE SOCIETY INSTITUTIONS AND SECURITY INSTITUTIONS

Social security is considered a basic need for individual and society . It is a necessity among other necessities in building society and civilization as well . Safety and stability can be reached when the individual mentality and social recognition are empty of any kind of threat in order to get security . Thus, all human societies are concerned to apply the respectability of the general disciplines of behaviors through establishing institutions to keep these disciplines known as security institutions to be the base of social authority for it represents the natural embodiment of the social authority to do finally its secure duties for stability and security. In turn, these security institutions can not do their roles successfully unless they get direct and indirect support from the social organizations as the role of school, family, and other organizations .

Security institutions should change their classical style to be engaged with the other society institutions giving the latter all the demands it needs to make the security organization respectable and worthy. This interactive between the different parts of society and the security organizations represents the necessary complementarity to get stability and security in the society for it correlates strongly with other society organizations .

This paper is divided into three sections , the first deals with the way that a criminal does his crime; while the second section contains the concept of social security . The third section deals with the relation between the social organizations and the security roles.